أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة
-دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2016)-

أ.قرينعي ربحية جامعة الجلفة
باحثة في مخبر سياسة التنمية الريفية في السهوب
د. نوي طه حسين جامعة الجلفة
مدير مخبر سياسة التنمية الريفية في السهوب

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأثر الذي تحدثه إيرادات الجباية البترولية في تحقيق توازن الميزانية العامة في الجزائر، نظرا لاعتماد هذه الأخيرة على الجباية البترولية بشكل كبير في تمويل نفقاتها العامة، ولتحقيق هدف الدراسة قمنا باستعمال إختبار ديكي فولر واختبار جوهانسون وانجل غرانجر لتحديد هذا الأثر، ومن خلال نتائج الدراسة توصلنا إلى أن الجباية البترولية تؤثر على توازن الميزانية العامة بشكل كبير، إذ أن هناك علاقة طردية تربط بين تطور رصيد الميزانية العامة وتطور إيرادات الجباية البترولية، وذلك لسيطرة هذه الأخيرة على هيكل الإيرادات للميزانية العامة، إذ ظلت تساهم بنسب تتراوح بين 35 %و 77 % من إجمالي إيرادات الميزانية طيلة الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2016، ومنه فإن تعرض السوق النفطية لأي صدمة معاكسة في الأسعار سيؤدي حتما إلى التأثير على المداخيل البترولية ومن ثم على رصيد الميزانية العامة.

الكلمات المفتاحية: - الجباية البترولية – الميزانية العامة – أسعار البترول – مبدأ التوازن.

Abstract:

this study aims to show the effect of petroleum taxation's receipts in achieving balance of the general budget in Algeria, since the latter relies heavily on the Petroleum taxation in financing its public expenditures, And to achieve the objective of our study, we used the Dickie Fuller test and the Johansson and Engel Granger test to determine this effect. As a result of this study, we found that the petroleum taxation affects the balance of general budget significantly, as there is a direct relationship between the evolution of general budget balance and the development of petroleum taxation's receipts, because the latter controls the receipts structure of general budget , it has been contributing to rates ranging between 35% and 77% of the total budget receipts over the period from 1990 until 2016,and from this we conclude that if the oil market exposed to any adverse shock in prices, it will definitely affect oil revenues and then on the overall budget balance.

Keywords: - Petroleum taxation -general budget -Oil prices - Principle of balance.

1. تمهيد:

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا، كونه يعتمد على سلعة واحدة أساسية في عملية التنمية الاقتصادية وهي المحروقات، بحيث تمثل نسبة الصادرات من هذه السلعة ما لا يقل عن 97% من إجمالي الصادرات، هذا ما جعل الإيرادات العامة للدولة تتحدد أساسا بمستوى المداخيل النفطية التي تتغير وبشكل مستمر بتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية، فمنذ سنة 1990 إلى غاية يومنا هذا شهد سوق النفط تطورات عديدة أدت إلى تحقيق فوائض مالية لفترات معينة وتراجعها لفترات أخرى، مما أرسى مفهوم إنشاء صندوق سيادي في سنة 2000 عرف بصندوق ضبط الإيرادات يهدف إلى امتصاص الفوائض المالية السنوية المتولدة من ارتفاع إيرادات الميزانية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، واستغلالها في تسوية وسد عجز الميزانية العامة وخفض الدين العمومي.

أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة

إن تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع النفط جعل توازن الميزانية العامة مرهون بتقلبات أسعار البترول، ففي حالة ارتفاع هذه الأخيرة يكون هناك ارتفاع في إيرادات الجباية البترولية التي تشكل المصدر الأساسي للإيرادات العامة والعكس في حالة انخفاض أسعار البترول، وإذا كانت إيرادات ميزانية الدولة ترتبط ارتباطا وثيقا بمداخيل الجباية البترولية فليس ثمة شك من أن النفقات العامة تتأثر هي الأخرى تماشيا مع حجم تلك الإيرادات، وبهذا يمكن القول أن سلوك الموازنة العامة يتطور تبعا لتطور سلوك الجباية البترولية. ومما سبق يمكننا صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف تؤثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة في الجزائر؟

2. أهمية الدراسة:

تظهر أهمية البحث في أهمية قطاع المحروقات لما له من دور محوري في تسيير الاقتصاد الوطني باعتبار أن الإيرادات النفطية من أهم الإيرادات المالية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، وبما أن أسعار النفط تتسم بالتقلب وعدم الاستقرار فان الإيرادات النفطية هي الأخرى تصبح غير ثابتة، مما يهدد وضع الميزانية العامة ويحول دون تحقيق توازنها، ومنه تأتي أهمية هذه الدراسة في محاولة تبيان دور الجباية البترولية في تحقيق توازن الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 1990-2016.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى معرفة مدى مساهمة الجباية البترولية في تحقيق توازن الميزانية العامة، إلا أن هذا الهدف يستدعي الوقوف على مجموعة من الأهداف نوجزها في مي ما يلي:

- تأصيل المفاهيم الأساسية لكل من الميزانية العامة والجباية البترولية؛
- الوقوف على واقع تطور الجباية البترولية في الجزائر في ظل حركة أسعار النفط العالمية؛
- إبراز مكانة وأهمية الجباية البترولية ضمن مكونات الميزانية العامة للدولة؛
- تسليط الضوء على مدى فعالية صندوق ضبط الإيرادات في امتصاص الآثار السلبية لصدمات أسعار النفط على الميزانية العامة؛
- الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة للعلاقة التي تربط تطور رصيد الميزانية العامة بحصيلة الجباية البترولية في فترة الدراسة من خلال الدراسة القياسية.

4. تقسيمات الدراسة:

ومن أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع وسعياً للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تقديم هذه الدراسة في ثلاثة محاور:

- المحور الأول: مفاهيم عامة متعلقة بالجباية البترولية والميزانية العامة للدولة؛
- المحور الثاني: تطور الجباية البترولية وأهميتها في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)؛
- المحور الثالث: الإطار التطبيقي القياسي للدراسة.

المحور الأول: مفاهيم عامة متعلقة بالجباية البترولية والميزانية العامة للدولة

لم يعد خافيا على أحد من المهتمين بالعلوم المالية أن أعظم الهواجس التي تساور أذهان المسؤولين الماليين، هو انتهاج سياسة مالية رشيدة من خلال الميزانية العامة بنفقاتها وإيراداتها سواءا بسواء بشكل يسمح بالاستغلال الأمثل للموارد وتوزيعها، وتعد الجباية الخاصة بالصناعة البترولية من أبرز مصادر الإيرادات العامة في الميزانية، خاصة في الدول النامية التي تعتمد عليها

أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة

كمصدر أساسي في تمويل ميزانياتها العامة، ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى المفاهيم المتعلقة بكل من الميزانية العامة والجباية البترولية.

أولا- ماهية الميزانية العامة للدولة:

1. تعريف الميزانية العامة:

تعرف الميزانية العامة على أنها وثيقة مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية، تحدد فيها نفقات الدولة وإيراداتها التقديريتين من خلال فترة زمنية تقدر بسنة واحدة.[1]

كما تعرف الميزانية العامة بأنها، برنامج مالي لسنة مالية قادمة، تستطيع من خلاله الدولة القيام بوظائفها وتحقيق نشاطاتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[2]

وهناك من يعتبر الميزانية العامة بأنها تقدير النفقات الضرورية بهدف إشباع الحاجات العامة والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة هي في العادة مدة سنة.[3]

وقد عرفها المشرع الجزائري من خلال المادة 03 من القانون 21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية على أنها" الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار منها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها".

وحسب المادة 6 من القانون 17/84 المؤرخ في 07جويلية1984 المتعلق بقوانين المالية فإن الميزانية العامة للدولة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية، والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

وبناءا على تعريف الميزانية العامة للدولة يتبين أنها تتميز بمجموعة من الخصائص من أهمها:[4]

- إن الموازنة عمل تقوم به السلطة التنفيذية (وزارة المالية)أي السلطة الإدارية والذي يحتوي على تقديرات لإيرادات ونفقات الدولة؛
- الموازنة العامة تعتمد وتقر من قبل السلطة التشريعية؛
- الموازنة العامة وثيقة مالية لإيرادات ونفقات الدولة عن سنة مالية قادمة؛
- الموازنة العامة تهدف إلى تحقيق أهداف الدولة والمجتمع معا.

2. أهمية الميزانية العامة للدولة:

تمثل الميزانية العامة للدولة الوثيقة الأساسية لمالية الدولة، حيث تعكس الوجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، مما جعلها تحظى بأهمية متزايدة ذات أبعاد مختلفة في جميع الدول.

✓ الأهمية السياسية للميزانية العامة:

يشكل إعداد الميزانية العامة واعتمادها مجالا حساسا من الناحية السياسية، حيث تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة سواء من حيث تعديلها أو حتى رفضها حتى تظطر الحكومة لإتباع نهج سياسي معين تحقيقا لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية.[5]

✓ الأهمية الاقتصادية للميزانية العامة:

تعكس الميزانية العامة في دول كثيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات هذه الدول، فهي تساعد في إدارة وتوجيه الاقتصاد القومي، حيث لم تعد الميزانية أرقاما وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي، بل لها آثار في كل من حجم الإنتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعه وقطاعاته،

الميزانية العامة تؤثر في القطاعات الاقتصادية، فغالبا ما تستخدم الدولة الميزانية العامة ومحتوياتها(النفقات والإيرادات) لإشباع الحاجات العامة التي يهدف الاقتصاد إلى تحقيقها، فالعلاقة بين النشاط المالي للدولة (الميزانية) والأوضاع الاقتصادية، بكل ظواهرها من تضخم وانكماش وانتعاش، بحيث يصبح من المتعذر فصل الميزانية العامة عن الخطة الاقتصادية، وخاصة بعد أن أصبحت الميزانية أداة مهمة من أدوات تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية.[6]

✓ الأهمية الاجتماعية للميزانية:

تستخدم الموازنة العامة كأداة لتحقيق أغرض اجتماعية، فهي تعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول الأفراد، مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئة عديمة الدخل أو ذات الدخل المحدود معتمدة في ذلك على الضرائب في المقام الأول ثم تأت مدفوعاتها (الإعانات) إلى الأفراد في المقام الثاني.

وإذا كانت الأساليب التوزيعية للمنح والإعانات تأخذ اتجاها عكسيا للآثار التوزيعية للضرائب كما هو معروف في التحليل الاقتصادي، فالضرائب وعبؤها يختلف من فئة إلى أخرى تؤدي إلى تغيير شكل الدخول بعد الضرائب عنه قبلها، أما النفقات العامة بعضها ليست لها آثارا توزيعية واضحة مثل نفقات خدمات الإدارة، الدفاع....الخ، والبعض الآخر قد تكون له آثارا توزيعية على الدخل الحقيقي مثالها النفقات العامة على الخدمات التعليمية والصحة وذلك عندما تختلف منافعها لدى بعض الأفراد عنها لدى البعض الآخر.[7]

✓ الأهمية المحاسبية للميزانية:

تمر الميزانية بعدة مراحل من أهمها مرحلة الإعداد والتنفيذ، مع الاعتماد في ذلك على النظم والأساليب المحاسبية.

إن أهمية الموازنة من الناحية المحاسبية تبدو واضحة فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمساكها لتنظيم معاملاتها المالية، إذ يمسك لكل نوع من الإيرادات والنفقات حساب خاص وفقا لطريقة ومدة اعتماد الموازنة، كما يمكن عن طريق النظام المحاسبي استخراج الحساب الختامي للميزانية العامة، وهكذا تظهر أهمية المحاسبة بالنسبة للموازنة العامة في مراحلها المتعددة لا سيما أنها تساعد في إظهار ودراسة نتائج تنفيذ الموازنة.[8]

3. قاعدة توازن الميزانية العامة للدولة:

هذه القاعدة التي تعني التعادل بين نفقات الدولة وإيراداتها في ميزانية السنة المالية الواحدة، كانت قاعدة شبه مقدسة في ظل الفكر المالي الكلاسيكي، حيث كان مبدأ التوازن غاية لابد أن تتحقق مهما تكن الظروف، لكن مع توسع نشاط الدولة، وتطور الأحداث العالمية منذ أزمة 1929، استدعى تطور مبدأ التوازن، فتبدلت النظرة إليه، وأصبح في إمكان الدولة أن تضحي بقاعدة توازن الميزانية من اجل تحقيق توازن أهم هو التوازن الاقتصادي العام.

وعلى هذا الأساس لم تعد هذه القاعدة من القواعد أو المبادئ التي تبحثها المصنفات المالية، باعتبار أن التوازن لم يعد يعني مجرد توازن حسابي بين مجموع النفقات ومجموع الواردات في الميزانية، وإنما أصبحت النظرة إليه أكثر عمقا، من خلال ما تمارسه الميزانية بكتلتيها من آثار على النشاط الاقتصادي[9]، وتجدر الإشارة هنا إلى أن التوازن لا يعني تحاشي العجز فقط وإنما

أيضا يجب تجنب الفائض، حيث تعتبر الميزانية في حالة فائض إذا زادت الإيرادات عن النفقات، وإذا كانت النفقات اكبر من الإيرادات فالميزانية في حالة عجز، وقد يرجع العجز إلى أحد الأسباب التالية:[10]

- العجز المفروض: تتميز النفقات بظاهرة الزيادة المستمرة من سنة إلى سنة أخرى، ولمواجهة ذلك تسعى مختلف الحكومات إلى زيادة إيراداتها وتعتبر الزيادة في النفقات العامة ظاهرة عادية يمكن توقعها ومعالجتها، إلا أن النفقات التي تطرأ في فترات الحروب والأزمات هي التي تسبب العجز الحقيقي في الميزانية.
- العجز المقصود: قد تلجا الدولة إلى العجز المقصود في الميزانية عندما تعاني من أزمة اقتصادية وتخشى على اقتصادها من الشلل، بحيث تسعى من ورائه تخطي الأزمة بسلام وتحقيق الرخاء للمجتمع.

ومن خلال هذا فإن النظرية الحديثة في مبدأ التوازن لم تعد تنظر إلى العجز في الميزانية على أنه كارثة مالية محققة في ضوء التطورات المالية والاقتصادية التي تميز القرن الحالي، ولكن ليس معنى ذلك أن الفكر المالي المعاصر يستبعد فكرة التوازن، كل ما هنالك أنه يميل إلى أن يستبدل بفكرة التوازن المالي البحت(المحاسبي) بفكرة أوسع منها هي فكرة التوازن الاقتصادي العام حتى ولو أدى هذا إلى حدوث عجز منظم في الميزانية، وهذا ما يطلق عليه بنظرية العجز المؤقت والمنظم والتي تتلخص في أنه يتعين على الدولة في حالة الكساد أن تعمل كل ما من شأنه زيادة الطلب الكلي الفعلي حتى تنتعش الحياة الاقتصادية مرة أخرى، وذلك بمنح إعانات للمتعطلين وزيادة الاستثمارات اللازمة لمواجهة الزيادة في الطلب، أي إنفاق مبالغ تزيد على الإيرادات المحصلة، كما يتعين عليها من ناحية أخرى، أن تخفض من حجم الاقتطاعات العامة (تخفيض سعر الضريبة أو عدم فرض ضرائب جديدة)، حتى تزيد الموارد المالية لدى الأفراد وتقلل الأعباء الملقاة على عاتق المشروعات الخاصة، هذه الإجراءات بشقيها تؤدي إلى حدوث عجز في الميزانية، ولكنه عجز مقصود أو منظم لأنه سيؤدي بعد فترة إلى تنشيط الحياة الاقتصادية وعودة التوازن الاقتصادي وبالتالي التوازن المالي.

وينبغي لتحقيق ما تقدم أن يلاحظ أن التوسع في الإنفاق العام يجب أن لا يتعدى حجم البطالة الموجودة وإلا أدى ذلك إلى حدوث تضخم، وتفرض سياسة العجز المنظم وجود فرص عمل منتجة وانتشار البطالة بالرغم من هذا، كما أنها تفترض وجود رؤوس أموال غير مستخدمة، لأنه عند غياب هذه الشروط فان الالتجاء إلى العجز المنظم يؤدي إلى التضخم.

والجدير بالذكر أن نظرية العجز المنظم والتحليل الكينزي لا يطبقان إلا على الدول المتقدمة اقتصاديا، ذلك أن الجهاز الإنتاجي في هذه الدول يتميز بعدم وجود عوائق تمنع من زيادة السلع والخدمات، إذ توجد موارد طبيعية معدة للاستغلال، عمل فني، رؤوس أموال إنتاجية عاطلة عن العمل، ومن ثم يستجيب للزيادة في الطلب الكلي الفعلي بإنتاج كمية اكبر من السلع والخدمات، دون أن يحدث أي ارتفاع تضخمي في الأسعار مع احتفاظ النقود بقيمتها، لهذا تكون نظرية العجز المنظم ذات فاعلية في ميزانيات هذه الدول، عكس الدول النامية التي تعاني من عدة مشاكل تتمثل في عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وهذا ما يجعله لا يستجيب للزيادة في الطلب الكلي الفعلي، وبهذا ينحصر اثر زيادة الطلب على زيادة الدخل القومي النقدي لا الحقيقي، وحدوث ارتفاع تضخمي في الأسعار وتدهور في قيمة النقود.[11]

ثانيا- ماهية الجباية البترولية:

1. تعريف الجباية البترولية:

هناك عدة تعاريف للجباية البترولية نذكر منها:

أ. يقصد بالجباية البترولية كافة الضرائب التي تدفع للدولة المالكة للأرض من أجل الحصول على ترخيص استغلال باطن الأرض في مراحل العملية الإنتاجية، تختلف من دولة إلى أخرى حسب كمية إنتاجها. [12]

ب. وتعرف أيضا على أنها اقتطاع أو ضريبة تفرض على المؤسسات أو الشركات البترولية على أساس نسبة معينة تطبق على سعر البيع بالنسبة للبرميل.[13]

من خلال هذين التعريفين يمكن اعتبار الجباية البترولية على أنها اقتطاع أو ضريبة تُدفع للدولة المالكة للنفط وذلك مقابل استغلال باطن أرضها في البحث وإنتاج النفط من قبل الشركات البترولية، تحدد على أساس نسبة معينة تطبق على سعر بيع البرميل وهي تمثل نسبة كبيرة من إيرادات الميزانية العامة لأغلب الدول المنتجة للنفط.

2. أنواع الجباية البترولية:

وتتركز الجباية البترولية على نوعين من الضرائب:

أ. الضرائب المفروضة في مرحلة البحث (الاستكشاف) : في هذه المرحلة لا وجود لأثر الإنتاج أو الربح، لكن هناك العديد من الدول التي تقوم بفرض الضرائب على الشركات، من أجل السماح لها من الاستفادة من رقعة للتنقيب فيها، ونميز في هذه المرحلة بين ضريبتين:

- ضريبة حق الدخول :يمنح الترخيص بالبحث، بعد مناقصة المستفيد الذي يعطي اكبر ضريبة حق الدخول، وتقدر هذه الضريبة بملايين الدولارات، وأول من عمل على فرضها الولايات المتحدة.
- ضريبة حق الإيجار: هذه الضريبة يدفعها صاحب الترخيص، بحسب المساحة التي استفاد منها، وقد ظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما استغلت شركات البترول الأراضي الخاصة، وأخذت به بعد ذلك الدول الأخرى.[14]

ب. الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال: ونجد في هذه المرحلة الضرائب التالية:

- ضريبة حق الدخول في الإنتاج: ويتم دفعها على شكل دفعات موزعة، على أساس الكميات المنتجة في رقعة البحث، فإذا كانت الكمية المنتجة كبيرة كانت قيمة الضريبة كبيرة والعكس صحيح، وتحدد الضريبة بوضع سقف للإنتاج اليومي.
- حق الإيجار في مرحلة الاستغلال: يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث إلا أن قيمته تكون أكبر، مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح للشركات في هذه المرحلة، والإيجار يكون سنويا، إما أن يكون ثابتا طول مرحلة لاستغلال، أو متزايدا بحسب سقف الإنتاج السنوي، كما أن قيمة الإيجار السنوي تطرح من حساب الإتاوة، باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.
- الإتاوة: هي ضريبة تمس الإنتاج، وقيمتها تتناسب طرديا معه، كونها ضريبة على رقم الأعمال، ومستقلة عن كل مفهوم للربح، فهي نسبة إلى قيمة الإنتاج بغض النظر عن تكلفة الاستغلال، وتدفع الإتاوة بصفة نقدية أو عينية، بحسب رغبة الحكومات، وإذا لم تحدد هذه الأخيرة طريقة الدفع فغالبا ما تكون نقدا.[15]
- الضريبة على الدخل: تدفع الشركات البترولية كذلك ما يعرف بالرسم على الدخل البترولي، وهي ضريبة تحسب بفرض معدل على الدخل البترولي الذي يطرح منه تكاليف الاستغلال المستحقة فعلا بما في ذلك مبالغ الإتاوة.[16]

3. خصائص الجباية البترولية:

إن أهم ما يميز الجباية البترولية في مختلف الدول هو تعدد الضرائب في الدول المنتجة، والتي غالبا ما تكون دولاً سائرة في طريق النمو ، وفي المقابل نجد الدول المستهلكة تفرض ضرائب منخفضة وقليلة تهدف إلى تشجيع البحث والاستغلال في المجال البترولي.

أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة

أ. الجباية البترولية في الدول المنظمّة في منظمة الأوبك (OPEC):

تعتبر الجباية البترولية عند دول منظمة الأوبك المورد الأساسي للدخل الوطني، لذا تعتمد على جباية خاصة تسمح لها من الاستفادة من مداخيل هذه المادة الإستراتيجية خاصة وإنها زائلة، فقبل الحرب العالمية الثانية اكتفت الدول المضيفة بفرض بعض الضرائب، بنسبٍ تكاد تكون منعدمة، مقارنة بالأرباح المحققة والتي تستفيد منها الشركات البترولية، لكن بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد الانخفاض المتوالي لأسعار النفط، تقلصت مداخيل هذه البلدان، مما دفعها إلى توحيد الصفوف وتأسيس منظمة الأوبك سنة 1960، وبعد الأحداث التي شهدتها السوق النفطية، وتحولها من سوقٍ احتكارية، بيد الشركات البترولية الكبرى الاحتكارية، إلى سوقٍ مُتكونة من الدول المنتجة والدول المستهلكة، زادت القوة التفاوضية لمنظمة الأوبك، وتمكنت من رفع الأسعار البترولية، مما ترتب عنه تشكيل جباية بترولية تتناسب مع الوضع الجديد، خاصة بالدول الأعضاء في المنظمة.

ب. جباية الدول المستهلكة والدول قليلة الإنتاج :

على العموم، نجد الدول المستهلكة للبترول تتكون من بعض دول أوروبا الغربية، كالنرويج والبرتغال واليونان وفرنسا وبريطانيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية، كالأرجنتين، والإكوادور...، إلى جانب بعض دول إفريقيا، كالسنغال وموريتانيا...، دون أن ننسى الدول الصناعية الكبرى، كاليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من قدرتها الإنتاجية العالية، فإن لهذه الدول نظامٌ جبائي خاص يسمح للشركات البترولية من توسيع رقعة بحثها، بفرض إيجارات منخفضة، ومعدلات إتاوة منخفضة، مقارنة بالدول المنتجة، ونفس الشيء بالنسبة إلى الضريبة على الدخل.

وتتميز الجباية البترولية في الدول المستهلكة والضعيفة الإنتاج بخصوصيات تختلف عن جباية الدول المنتجة، فنجدها تسعى إلى جلب الاستثمارات البترولية إليها، دون الاعتماد على مداخيلها في تمويل ميزانياتها.[17]

المحور الثاني: تطور الجباية البترولية وأهميتها في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

تشكل الجباية البترولية في الجزائر كغيرها من الدول المنتجة للبترول المصدر الرئيسي في تمويل الميزانية العامة، حيث يتم الاعتماد عليها بشكل أساسي في تغطية نفقات الميزانية العامة، مما جعل سلوك هذه الأخيرة يرتبط ارتباطا وثيقا بتطور مداخيل الجباية البترولية التي تمتاز بعدم الاستقرار لارتباطها الشديد بأسعار البترول والتي عرفت الكثير من التقلبات الحادة خلال السنوات الأخيرة.

أولا- الجباية البترولية في الجزائر وتأثر حصيلتها بتقلبات أسعار البترول:

طالما ارتبط تطور حصيلة الجباية البترولية في الجزائر بتطور أسعار البترول في السوق العالمية، فكل تغير في أسعار البترول إلا وصاحبه تغير موازٍ في حصيلة الجباية البترولية وبالتالي في حجم الإيرادات الكلية للميزانية العامة، وهذا ما أثبتته معطيات الفترة الممتدة من 1990-2016 الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور حاصل الجباية البترولية للفترة 1990-2016 :

السنة	الجباية البترولية (مليار دج)	المعدل السنوي لسعر البترول (خام أوبك) (دولار/البرميل)	السنة	الجباية البترولية (مليار دج)	المعدل السنوي لسعر البترول (خام أوبك) دولار/البرميل)
1990	76.2	22.26	2004	1485.7	36.05
1991	161.5	18.62	2005	2267.8	50.59
1992	193.8	18.44	2006	2714	61
1993	179.2	16.33	2007	2711.8	69.04
1994	222.2	15.53	2008	4003.6	94.1
1995	336.1	16.86	2009	2327.7	60.86
1996	496	20.29	2010	2820.0	77.38
1997	564.8	18.86	2011	3829.7	107.46
1998	378.6	12.28	2012	4054.3	109.45

105.87	3678.1	2013	17.44	560.1	1999
96.29	3388.1	2014	27.6	1173.2	2000
49.49	2275.1	2015	23.12	964.5	2001
40.68	1781.1	2016	24.36	942.9	2002
			28.10	1285	2003

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- بيانات وزارة المالية متوفرة على الموقع: www.dgpp-mf.gov.dz.
- الديوان الوطني للإحصاءات على الموقع: http://www.ons.dz.
- البوابة للإحصاءات: https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960/.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا الطبيعة غير المستقرة للجباية البترولية، وذلك لارتباطها بتقلبات أسعار البترول التي شهدت تطورات وتقلبات حادة خلال هذه الفترة، إذ عرفت إيرادات الجباية البترولية تطورا خفيفا مابين 1990و1992 لتنخفض بعد ذلك في سنة 1993 ويفسر هذا الانخفاض إلى ما عرفته منظمة الأوبك مع نهاية عقد الثمانينات، إذ لم يعد لها ذلك الالتحام والتأثير الكبير الذي كان لها طول عقد السبعينات بسبب الخلاف داخل المنظمة مما أثر سلبا على أسعار البترول،[18] بعد ذلك شهدت الجباية البترولية تزايدا بوتيرة بطيئة خلال الفترة 1994-1997 لتتعثر مرة أخرى سنة 1998 حيث سجلت ما قيمته 378.6 مليار دينار بعد ما بلغت قيمتها 564.8 مليار دينار سنة 1997، وهذا بسبب انخفاض الطلب العالمي على البترول في دول جنوب شرق آسيا واليابان بفعل الأزمة الاقتصادية مما أدى إلى انخفاض أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها ببلوغ البرميل 12.28 دولار، هذا بالإضافة إلى زيادة الكمية المعروضة من البترول في السوق العالمية نتيجة للقرار الصادر من منظمة الأوبك سنة 1997 برفع الإنتاج بنسبة 10%، وبعد زوال أسباب الأزمة انتعشت أسعار البترول حيث وصل سعر البرميل سنة 1999 إلى 17.44 دولار بفعل الانتعاش الذي شهده الطلب العالمي على النفط بالإضافة إلى جهود الدول النفطية الرامية لتخفيض الفائض من السوق النفطية، وبذلك ارتفعت حصيلة الجباية البترولية إلى 560.1 مليار دينار، ومع حلول سنة 2000 سجلت الجباية البترولية قيمة 1173.2 مليار دينار، هذه السنة التي ميزها الارتفاع الكبير في أسعار البترول إلى أكثر من 27 دولار للبرميل، وجراء هذه الوفرة المالية التي عاشتها الجزائر تم في هذه السنة وفي شهر جوان إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لامتصاص الفوائض المالية المحققة في الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية، لتصبح موارده كاحتياط تستعمله الحكومة في المحافظة على توازن الميزانية العامة، إلا أن سنة 2001 شهدت تراجعا نسبيا في أسعار البترول في حدود 4 دولار للبرميل كنتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى تراجع الجباية البترولية بشكل طفيف خلال سنتي 2001 و2002، حيث بلغت قيمتها 964.5 مليار دينار و942.9 مليار دينار على التوالي، بعد ذلك شهدت الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى غاية 2008 انتعاشا كبيرا في مداخيل الجباية البترولية خلال هذه الفترة إذ قفزت في سنة 2008 إلى 4003.6 مليار دينار محققة بذلك نسبة ارتفاع قدرت ب 47.63% مقارنة بالسنة السابقة، ويعود هذا الارتفاع في الجباية البترولية لهذه السنة إلى التطور في أسعار البترول أين وصل المعدل السنوي لسعر البرميل 94.1 دولار للبرميل، هذا بالإضافة إلى تأسيس الرسم على الأرباح الاستثنائية لمؤسسات المحروقات.[19]

وعرفت سنتي 2009 و2010 تدهورا في أسعار البترول إلى حدود 60.86 دولار للبرميل و77.38 دولار للبرميل على التوالي، وذلك بسبب الأزمة المالية التي شهدها العالم، مما كان له أثرا واضحا على الجباية البترولية التي انخفضت إلى حوالي

2327.7 مليار دينار في سنة 2009 وإلى 2820.0 مليار دينار سنة 2010، غير أن صندوق ضبط الإيرادات لعب دورا مهما في تجاوز الآثار السلبية لهذا الانخفاض في أسعار البترول لهذه الفترة باستغلال الفوائض المالية المحققة من 2001 إلى غاية 2008. إلا أن أسعار النفط عادت للانتعاش مرة أخرى ووصلت إلى مستويات قياسية مع مطلع سنة 2011 إلى غاية 2013 بتخطيها عتبة 100 دولار للبرميل أخذت معها مداخيل الجباية البترولية منحى تصاعدي، حيث عرفت هي الأخرى انتعاشا كبيرا كان لها اثر كبير على الاقتصاد الجزائري.

وفي السداسي الثاني من سنة 2014 شهدت سوق النفط انخفاض مفاجئ وحاد في أسعار البترول بوصول سعر خام برنت إلى 96.29 دولار للبرميل بعد أن كان 105.87 سنة 2013، هذا الانخفاض الذي يعد أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008 بسبب مجموعة من العوامل أهمها ظهور إنتاج النفط الصخري بالولايات المتحدة الأمريكية وتراجع الطلب العالمي على النفط، والتغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط بالإضافة إلى عوامل جيوسياسية أخرى، وقد استمرت حدة هذا الانخفاض في الأسعار إلى غاية سنة 2016 أين بلغ سعر البرميل 40.68 دولار ، كل هذا انعكس سلبا على مداخيل الجباية البترولية حيث أنها استمرت في التراجع خلال هذه السنوات إلى أن وصلت قيمتها 1781.1 مليار دينار سنة 2016. والشكل التالي يبين تطور نسب الجباية البترولية إلى الإيرادات العامة للدولة في ظل تطور أسعار البترول:

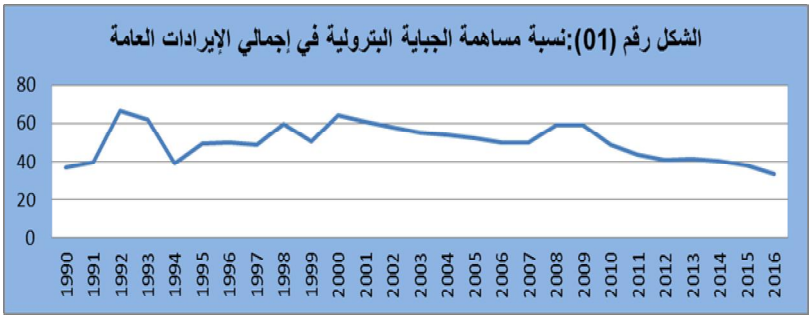

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- وزارة المالية متوفرة على الموقع: www.dgpp-mf.gov.dz.
- الديوان الوطني للإحصاءات على الموقع: http://www.ons.dz.

من خلال هذا الشكل يتبين لنا المكانة الهامة التي تحتلها إيرادات الجباية البترولية في هيكل الميزانية العامة للدولة، إذ أنه وكما لاحظنا فإن مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات يشكل نسبا عالية جدا وخاصة في السنوات التي تشهد ارتفاعا في أسعار البترول، إذ بلغت نسبة مساهمة إيرادات الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات سنة 1992 أعلى نسبة لها خلال فترة التسعينات بنسبة مساهمة وصلت إلى 66.45%، إلا أن مساهمتها في إيرادات الجباية البترولية عرفت انخفاضا في سنتي 1993 و1994، وهي الفترة التي صاحبت قيام الجزائر بإصلاح جذري في النظام الضريبي من أجل تقليص التبعية للقطاع النفطي والسعي إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية الذي بدأت تطبيقه سنة 1992 مما ساهم في الرفع من مردودية الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية، هذا بالإضافة إلى إنخفاض سعر البترول إلى 15.53 دولار للبرميل سنة 1994، لتشهد بعدها نسب مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات تزايدا مستمرا بوتيرة بطيئة خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 1998 نتيجة تطور حصيلة الجباية البترولية الناجم عن ارتفاع أسعار البترول، بالإضافة إلى ارتفاع الإنتاج الجزائري من المحروقات خلال هذه السنوات، إلا أن هذه النسبة تعثرت سنة 1999 نتيجة تراجع الطلب بعد الأزمة الآسيوية في سنة 1998 وارتفاع العرض من قبل الأوبك خلال تلك الفترة مما أدى إلى انخفاض الأسعار وبالتالي انخفاض المداخيل

البترولية لتنخفض نسبتها إلى الإيرادات الكلية إلى 50.51% بعد أن كانت تمثل نسبة59.39% من إجمالي الإيرادات سنة 1998، وقد أدت الفورة في أسعار النفط خلال بداية الألفية الثالثة إلى ارتفاع كبير في معدلات نمو نسب مساهمة الجباية البترولية في تمويل إيرادات الميزانية العامة فخلال الفترة 2000-2009 تراوحت نسب مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات بين 49.73% و64.01%، إلا انه ابتداء من سنة 2010 إلى غاية 2016 تراجعت نسب مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية لتصل إلى أدنى مستوى لها ب33.57% سنة 2016 وذلك نتيجة التراجع المستمر في الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات لعدم استقرار الأسعار في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى سعي الدولة نحو إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية، وهذا لمواجهة الانعكاسات السلبية للانخفاض المتواصل في أسعار البترول وتفادي تفاقم العجز الموازني المسجل في السنوات الأخيرة.

ولكن بالرغم من أهمية الجباية البترولية ضمن هيكل الميزانية العامة إلا أنها تبقى موردا غير مستقرا يخضع لقاعدة السوق ولأسعار البترول فيتأثر بارتفاعه وانخفاضه.

ثانيا- واقع تأثير الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة خلال الفترة 1990-2016

إن الحساسية المفرطة لمداخيل الجباية البترولية جراء تغير أسعار البترول هي جلية وواضحة، ونظرا لحالة عدم الاستقرار التي تشهدها أسعار البترول خاصة في السنوات القليلة الأخيرة فقد تولد على إثرها حالة عدم الاستقرار واللايقين فيما يتعلق بوضع الميزانية العامة، وذلك لاعتماد الاقتصاد الجزائري في تمويلها على الإيرادات البترولية بشكل كبير، والجدول الموالي يوضح أهم التطورات التي طرأت على وضعية الميزانية العامة بداية من سنة 1990 إلى غاية سنة 2016:

الجدول رقم (02): وضعية الميزانية العامة للدولة للفترة 1990-2016

الوحدة: (مليار دج)

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات العامة	إجمالي الإيرادات العامة	رصيد الميزانية
1990	88.8	47.7	136.5	152.5	16
1991	153.8	58.3	212.1	248.9	36.8
1992	276.1	144.0	420.1	311.8	-108.3
1993	291.4	185.2	476.6	313.9	-162.7
1994	330.4	235.9	566.3	477.1	-89.2
1995	473.6	285.9	759.6	611.7	-147.9
1996	550.5	174.0	724.6	825.1	100.5
1997	643.5	201.6	845.1	926.6	81.5
1998	663.8	211.8	875.7	774.5	-101.2
1999	774.6	186.9	961.6	950.4	-11.2
2000	856.2	321.9	1178.1	1124.9	-53.2
2001	963.6	357.4	1321.0	1389.7	68.7
2002	1097.7	452.9	1550.6	1576.7	26.1
2003	1122.8	567.4	1690.2	1525.6	-164.6
2004	1251.1	640.7	1891.8	1606.4	-285.4
2005	1245.1	806.9	2052.0	1714.0	-338
2006	1437.9	1015.1	2453.0	1841.9	-611.1
2007	1673.9	1434.6	3108.6	1949.1	-1159.5
2008	2217.8	1973.3	4191.1	2902.4	-1288.7
2009	2300.0	1946.3	4246.3	3275.4	-970.9
2010	2659.1	1807.9	4466.9	3074.6	-1392.3
2011	3879.2	1974.4	5853.6	3489.8	-2363.8
2012	4782.6	2275.5	7058.2	3804.0	-3254.2

2013	4131.5	1892.6	6024.1	3895.3	-2128.8
2014	4494.3	2501.4	6995.8	3927.7	-3068.1
2015	4617.0	3039.3	7656.3	4552.5	-3103.8
2016	4585.6	2711.9	7297.5	5011.6	-2285.9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- بيانات وزارة المالية متوفرة على الموقع: www.dgpp-mf.gov.dz.
- الديوان الوطني للإحصاءات على الموقع: http://www.ons.dz.

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن الميزانية العامة عرفت في فترة التسعينات عجزا متفاوتا بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسة السائدة خلال هذه الفترة، حيث حققت سنتي 1990 و1991 فائضا في الميزانية العامة بقيمة 16 و36.8 مليار دينار على التوالي، وهذا راجع إلى زيادة إيرادات الجباية البترولية التي عرفت انتعاشا بسبب ارتفاع أسعار البترول، ليسجل بعدها رصيد الميزانية عجزا إبتداءا من سنة 1992 إلى غاية سنة 1995 حيث كان لانخفاض أسعار البترول سنة 1994 الدور الكبير في خفض إيرادات الميزانية العامة، في الوقت الذي لم يجري فيه تخفيض مماثل في النفقات العامة بشكل يتناسب مع انخفاض تلك الإيرادات، لتحقق الميزانية بعد ذلك فائضا إلى غاية سنة 1997 أين وصلت قيمته إلى 100.5 مليار دينار سنة 1996 و81.5 مليار دينار سنة 1997 نتيجة انخفاض قيمة الدينار الجزائري بالإضافة إلى ارتفاع حصيلة الجباية البترولية على إثر ارتفاع أسعار النفط خلال هاتين السنتين، مما ساهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة قابله انخفاض في النفقات العامة نتيجة للتقييد الصارم الذي تم انتهاجه للتخفيض من هذه الأخيرة في سنة 1996، وبسبب الانخفاض الشديد الذي سجله سعر برميل البترول خلال سنة 1998 ببلوغه 12.28 دولار فقد انعكس ذلك بشكل مباشر على رصيد ميزانية الدولة التي سجلت عجزا بقيمة 101.2 مليار دينار جزائري سجلت بعده تحسنا ملحوظا في رصيدها بانخفاض قيمة العجز إلى 11.2 مليار دينار بفعل الانتعاش في أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل 17.44 دولار سنة 1999، ومنذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2016 لم تحقق الميزانية العامة فائضا إلا مرتين فقط في سنتي 2001 و2002.

إن الانفراج المالي الحاصل بفضل الارتفاع القياسي لأسعار البترول في الأسواق الدولية منذ بداية الألفية الثالثة شكل قاعدة مالية متينة للاقتصاد الوطني سمح بتحول توجهات السياسة المالية نحو توسيع الإنفاق العام بغية تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة التنمية، حيث بدأت الحكومة بتجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) الأمر الذي جعل الميزانية العامة تدخل في حالة عجز ابتداءا من سنة 2003 مع تزايد معدلات العجز من سنة إلى أخرى.

إن تراجع أسعار البترول سنة 2009 أدى إلى تقليص نسبة الزيادة في النفقات العامة إلى 1.32% بعد أن كانت تشكل نسبة زيادتها 34.82% في سنة 2008 وذلك راجع للإنخفاض في نفقات التجهيز بسبب تراجع نفقات البنى التحتية الاقتصادية والإدارية التي تعتبر إلى حد بعيد الأهم في نفقات التجهيز بنسبة 16.5% في 2009 (40.1% في 2008)،[20] وهو ما يفسر انخفاض قيمة العجز في رصيد الموازنة إلى 970.9 مليار دينار بعد أن كان يمثل 1288.7 مليار دينار سنة 2008، ومنذ بداية 2010 إلى غاية سنة 2013 عرفت أسعار البترول انتعاشا وبلوغها مستويات قياسية ب بوصول سعر البرميل إلى 109.45 سنة 2012 دولار مما أدى إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة ومن ثم زيادة النفقات العامة خاصة نفقات التسيير نتيجة شروع الدولة في تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة(2010-2014). إن تنفيذ هذا البرنامج أدى إلى تزايد العجز في رصيد الميزانية بشكل مطرد وصل في سنة 2012 إلى 3254.2 مليار دينار، بسبب ارتفاع النفقات العامة في هذه السنة إلى 7058.1 مليار دينار بالرغم من

الارتفاع المسجل في جانب الإيرادات العامة خصوصا الموارد العادية التي وصلت إلى 2284.9 مليار دينار وأصبحت تمثل حوالي 60% من إجمالي الإيرادات العامة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الضرائب على الخدمات والحقوق الجمركية، بالإضافة إلى الاقتطاعات الخاصة بالزيادات في أجور الوظيف العمومي بأثر رجعي.[21] وفي سنة 2013 انخفضت قيمة العجز الموازني إلى 2128.8 مليار دينار أي بنسبة 52.86% مقارنة بسنة 2012 وذلك لانخفاض النفقات العامة بسبب التعليمات المقدمة من طرف الحكومة بخصوص ترشيد الإنفاق العام، حيث انخفضت نفقات التسيير بمبلغ قدره 651.1 مليار دينار والذي نتج أساسا عن الانخفاض في التحويلات الجارية وبالأخص في نفقات بند "تحويلات أخرى" (أساسا الجماعات المحلية والتحويلات) بالإضافة إلى نفقات الخدمات الإدارية(نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري)، فيما انخفضت نفقات التجهيز هي الأخرى بقيمة 382.9 مليار دينار حيث يرجع هذا الانخفاض تقريبا كليا إلى نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 614.1 مليار دينار في 2012 إلى 243.6 مليار دينار في 2013.[22] وبالرغم من التدهور الذي عرفته أسعار البترول في منتصف 2014، إلا أن الجزائر واصلت سياستها التوسعية للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، خصوصا مع اعتماد برنامج دعم النمو الاقتصادي (2015-2019) مما أدى إلى ارتفاع النفقات العامة سنة 2014 إلى 6995.8 مليار دينار، خاصة بالنسبة لنفقات التجهيز التي ارتفعت بنسبة 24.33% مقارنة بسنة 2013 والناتج عن ارتفاع نفقات البنية الاقتصادية والإدارية وقطاع السكن والفلاحة والتربية والتكوين،[23] وهذا ما جعل قيمة العجز في الميزانية العامة ترتفع إلى 3068.1 ثم إلى 3103.8 في سنتي 2014 و2015 على التوالي، وقد استمر العجز في رصيد الميزانية إلا أنه تراجع نوعا ما في سنة 2016 بنسبة 26.35% وهذا يعود للإنخفاض الملموس في النفقات العامة خاصة نفقات التجهيز بسبب مواصلة الانخفاض في أسعار البترول إلى أدنى مستوياته، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات خارج المحروقات بسبب الارتفاع القوي في الإيرادات غير الضريبية الناتج بدوره عن الارتفاع الاستثنائي في الأرباح الموزعة للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر[24].

ثالثا- مساهمة الجباية البترولية في تمويل صندوق ضبط الإيرادات

حققت الجزائر مداخيل كبرى في الجباية البترولية جراء الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط منذ بداية الألفية الثالثة، تم على إثرها إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في سنة 2000 كأداة لامتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية واستغلاله في تمويل العجز الذي قد تقع فيه الميزانية العامة للدولة مستقبلا، هذا وتختلف المبالغ الموجهة لتمويل هذا الصندوق من سنة إلى لأخرى وذلك حسب العوائد التي تحققها الجباية البترولية فكلما ارتفعت حصيلة الجباية البترولية ارتفع معها المبلغ الموجه لصندوق ضبط الإيرادات والعكس يحدث لما تنخفض الجباية البترولية، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): دور الجباية البترولية في تمويل صندوق ضبط الإيرادات 2016/2000

الوحدة: (مليار دج)

السنوات	إجمالي الجباية البترولية المحقق	إجمالي الجباية البترولية المدرج قي ميزانية الدولة	فائض الجباية البترولية (الموجه لصندوق ضبط الموارد)
2000	1173.2	720.0	453.2
2001	964.5	840.6	123.9
2002	942.9	916.4	26.5
2003	1285	836.1	448.9
2004	1485.7	862.2	623.5
2005	2267.8	899.0	1368.8
2006	2714	916.0	1798
2007	2711.8	973.0	1738.8

2008	4003.6	1715.4	2288.2
2009	2327.7	1927.0	400.7
2010	2820.0	1501.7	1318.3
2011	3829.7	1529.4	2300.3
2012	4054.3	1519.0	2535.3
2013	3678.1	1615.9	2062.2
2014	3388.1	1577.7	1810.4
2015	2275.1	1722.9	552.2
2016	1781.1	1682.6	98.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- بيانات وزارة المالية متوفرة على الموقع: www.dgpp-mf.gov.dz.

من خلال الجدول السابق نلاحظ التطور الكبير الذي عرفه تمويل صندوق ضبط الإيرادات منذ إنشائه إلى غاية سنة 2016، فقد عرفت سنتي 2001 و2002 انخفاضا في فائض الجباية البترولية المحول للصندوق بسبب انخفاض أسعار البترول التي عرفتها السوق في هاتين السنتين بالإضافة إلى إعداد الميزانية العامة على أساس سعر مرجعي قدر ب 22 دولارا للبرميل في سنة 2002 بدلا من 19 دولار، ليشهد بعد ذلك صندوق ضبط الإيرادات انتعاشا كبيرا في رصيده ابتداءا من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 نظرا لارتفاع إيرادات الجباية البترولية التي بلغت في سنة 2008 قيمة 4003.6 مليار دينار حققت من خلاله فائض قدر ب 2288.2 مليار دينار وجه للصندوق، وبسبب إنخفاض أسعار البترول في سنة 2009 فقد انخفضت إيرادات الجباية البترولية مما انعكس على الموارد التي حولت إلى الصندوق حيث بلغت قيمتها 400.7 مليار دينار فقط، أما الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية 2012 فقد حقق فيها صندوق ضبط الإيرادات تراكمات كبيرة نتيجة للفوائض التي حققتها إيرادات الجباية البترولية خلال هذه السنوات، ففي سنة 2012 وصل المبلغ الموجه للصندوق إلى 2535.3 مليار دينار وهو أكبر فائض تم توجيهه للصندوق منذ إنشائه، لكن سرعان ما اتجهت موارده نحو الانخفاض ابتداء من سنة 2013 واستمرار هذا الانخفاض حتى سنة 2016 أين وصلت قيمتها إلى 552.2 و98.5 مليار دينار في سنتي 2015 و2016 على التوالي كنتيجة لانخفاض فائض الجباية البترولية المحولة للصندوق نتيجة الانخفاض المستمر في أسعار البترول.

الجدول رقم (04):اقتطاعات صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الخزينة العمومية (2006-2016):

الوحدة: (مليار دج)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عجز الخزينة العمومية	647.3	1281.9	1381.1	1113.7	1496.5	2468.8	3246.2	2205.9	3186	3172.3	2343.7
تمويل عجز الخزينة	91.5	531.9	758.2	364.3	791.9	1761.4	2283.3	2132.5	2965.7	2886.5	1387.9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- بيانات وزارة المالية متوفرة على الموقع: www.dgpp-mf.gov.dz.

لم تلجأ الحكومة الجزائرية إلى صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الخزينة العمومية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2005 وهذا راجع لتطبيق إحدى الأهداف المسطرة للصندوق خلال هذه الفترة ألا وهو " تمويل عجز الميزانية

العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية النفطية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية 19 دولار للبرميل"[25]، وهذا ما جعل موارد الصندوق توجه خلال هذه السنوات لسداد وتخفيض حجم المديونية الخارجية، خاصة خلال الفترة 2004-2006 التي سجلت أكبر اقتطاعات من موارد الصندوق لقيام الحكومة بالسداد المسبق للديون إذ قدر أعلى مبلغ ب 618111 مليون دينار سدد سنة 2006[26] نظرا للوفرة المالية التي تميز بها صندوق ضبط الموارد خلال هذه السنة والمقدرة ب 1798 مليار دينار، وبعد التعديلات التي أدخلت من خلال قانون المالية على استخدامات صندوق ضبط الإيرادات سنة 2006 والتي ترمي إلى توسيع تمويله ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية بدأت الحكومة باقتطاع مبلغ قدرت قيمته ب 91.5 مليار دينار سنة 2006 من موارد صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الخزينة المقدر ب 647.3 مليار دينار ، وقد كان أكبر اقتطاع من الصندوق في سنة 2014 بقيمة 2965.7 مليار دينار نظرا للعجز الكبير الذي تميزت به الخزينة العمومية في هذه السنة والمقدر ب 3186 مليار دينار بسبب تداعيات أزمة النفط العالمية. ومن خلال الجدول نلاحظ أن صندوق ضبط الإيرادات قد ساهم في تمويل عجز الخزينة العمومية منذ سنة 2006 إلى غاية سنة 2016 بقيمة تقدر ب15955.1 مليار دينار، وهو ما يعكس دور الصندوق في تمويل عجز الموازنة نتيجة تعرضها لبعض الصدمات في أسعار البترول أو لمواجهة ظاهرة زيادة النفقات العامة.وبالتالي يمكن اعتبار صندوق ضبط الإيرادات كأداة من أدوات السياسة المالية التي تساهم في الحفاظ على استقرار الميزانية العامة للدولة.

المحور الثالث: الإطار التطبيقي القياسي للدراسة.

أولا- تحديد المتغيرات

- ✓ توازن الميزانية العامة : ويعبر عنها برصيد الميزانية العامة ويرمز لها بالرمز BS.
- ✓ الجباية البترولية : يعبر عنها بالجباية البترولية المدرجة في الميزانية العامة ويرمز لها بالرمز TP.

ثانيا- دراسة إستقرارية سلاسل المتغيرات:

تكون السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن، وللتأكد من استقرارية السلاسل نقوم بإجراء عليها اختبار ديكي فولر المطور وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائيEviews8 .

الجدول رقم (05) : نتائج اختبار ديكي فولر المطور

	TP		DTP	
	Tc	Tt	Tc	Tt
النموذج 6	-2.81	-3.59	*-4.45	-3.60
النموذج 5	-0.91	-2.98	*-4.54	-2.98
النموذج 4	0.92	-1.95	*-4.19	-1.95
	BS		DBS	
	Tc	Tt	Tc	Tt
النموذج 6	-2.23	-3.59	*-5.46	-3.60
النموذج 5	-0.75	-2.98	*-5.54	-2.98
النموذج 4	-0.03	-1.95	*-5.34	-1.95

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews8.

* تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5 %

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتغيرتين BS وTP تحتويان على الجذر الأحادي حيث أن القيم إحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%، وعليه فهي غير مستقرة ولكي تستقر نجري عليها فروقات من

الدرجة الأولى، وبعد إجراء نفس الاختبار على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى وجدنا أن السلاسل لا تحتوي على الجذر الأحادي حيث أن القيم لإحصائيات الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%، ومنه فإن السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى I(1).

ثالثا- اختبار علاقة التكامل المتزامن (اختبار جوهانسون):

بعد دراسة الاستقرارية بين المتغيرتين رصيد الميزانية وجباية البترولية المحققة، وجدنا أنهما مستقرتين من الدرجة الأولى أي أنها تنموان بنفس الوتيرة، وبالتالي نستطيع إجراء اختبار علاقة التكامل المشترك بينهما.

والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (06): اختبار جوهانسون.

الفرضيات	القيمة الذاتية	إحصائية الأثر		
		القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة	قيمة الاحتمالية
NONE	0.33	11.06	15.49	0.20
At most1	0.02	0.69	3.84	0.40

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews8.

نلاحظ أن قيمة λ_{trace} (TS) أخذت القيمة 11.06 وهي أقل من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% (15.49)، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرين، أي لا توجد علاقة طويلة الأجل بين الجباية البترولية ورصيد الميزانية العامة وهذا منطقي لأن حصيلة الجباية البترولية عرفت تذبذبات كثيرة في هذه الفترة بسبب عدم استقرار أسعار البترول هذا بالإضافة إلى صغر فترة الدراسة.

رابعا- تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR:

بعد تأكدنا من عدم وجود علاقة طويلة الأجل (تكامل المشترك) بين المتغيرين نقوم بدارسة العلاقة بين المتغيرين في المدى القصير، حيث نقوم بإجراء عليهم اختبار غرانجر، ونتائج الإختبار موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم(07): نتائج اختبار غرانجر

الفرضيات	F-Statistic	Prob	القرار
الجباية البترولية لا تسبب رصيد الميزانية	5.53	0.02	الجباية البترولية تسبب رصيد الميزانية
رصيد الميزانية لا تسبب الجباية البترولية	1.04	0.10	رصيد الميزانية لا تسبب الجباية البترولية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews8.

-اختبار الفرضية الأولى : نلاحظ أن الاحتمال المقابل للإحصائية فيشر يساوي 0.02 وهو أقل من مستوى المعنوية المتعارف عليها 5 %وهذا يعني أن الجباية البترولية تسبب رصيد الميزانية خلال فترة الدراسة.

-اختبار الفرضية الثانية : نلاحظ أن الاحتمال المقابل للإحصائية فيشر يساوي 0.10 وهو أكبر من مستوى المعنوية المتعارف عليها 5 %وهذا يعني أن رصيد الميزانية لا تسبب الجباية البترولية خلال فترة الدراسة.

ومنه فإنه يوجد أثر للجباية البترولية على رصيد الميزانية في الجزائر في المدى القصير خلال فترة الدراسة وهذا منطقي مع حالة الجزائر التي تعتمد على قطاع النفط كمحرك وحيد لانعاش الاقتصاد الوطني حيث تساهم الجباية البترولية بأكثر من نصف إيرادات الميزانية العامة ما يجعل رصيد الميزانية يتطور تبعا لتطور الجباية البترولية.

الجدول رقم 08 : نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 02/25/18 Time: 14:03
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DBS	DTP
DBS(-1)	-0.329111	-0.152792
	(0.20793)	(0.08909)
	[-1.58276]	[-1.71502]
DTP(-1)	1.112555	0.116360
	(0.47931)	(0.20536)
	[2.32117]	[0.56661]
C	-208.1413	36.51220
	(96.4146)	(41.3092)
	[-2.15882]	[0.88387]
R-squared	0.233490	0.119826
Adj. R-squared	0.163807	0.039810
Sum sq. resids	4000441.	734373.3
S.E. equation	426.4250	182.7036
F-statistic	3.350759	1.497530
Log likelihood	-185.2615	-164.0722
Akaike AIC	15.06092	13.36577
Schwarz SC	15.20718	13.51204
Mean dependent	-92.90800	63.33600
S.D. dependent	466.3258	186.4527
Determinant resid covariance (dof adj.)		6.07E+09
Determinant resid covariance		4.70E+09
Log likelihood		-349.3291
Akaike information criterion		28.42633
Schwarz criterion		28.71886

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews8.

$$DBS_t = -208.1413 - 0.329111\ DBS_{t-1} + 1.112555 DTP_{t-1} + \hat{u}t$$
$$(-2.158) \qquad (-1.582) \qquad (-2.321)$$

$\overline{R^2} = 0.16$ $R^2 = 0.23$ (.) : t statistic n=25 F = 3.35

1. التفسير الاقتصادي :

نلاحظ أن إشارة معلمة DTP موجبة إذن هناك علاقة طردية بين الجباية البترولية ورصيد الميزانية أي كلما زادت الجباية البترولية زاد رصيد الميزانية وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- معلمة DTP تساوي 1.1125 أي أنه كلما زادت الجباية البترولية بوحدة واحدة زاد معها رصيد الميزانية بـ 1.1125 وحدة.
- منطقية إشارة الحد الثابت، فمن المفترض أن يكون لرصيد الميزانية قيمة سالبة لو انعدمت قيمة الجباية البترولية في النموذج، وذلك لاعتماد الجزائر في إيرادات ميزانيتها العامة على البترول كأهم مصدر.
- نلاحظ أن إشارة رصيد الميزانية للفترة السابقة سالبة أي هناك علاقة عكسية بينه وبين رصيد الميزانية.

2. الاختبار الإحصائي :

- اختبار ستودينت:

- معنوية معلمة الجباية البترولية لأن قيمة المطلقة لـ t المحسوبة تساوي 2.321 وهي أكبر من t المجدولة التي تساوي 2.074 عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يؤكد تأثيرها الكبير على رصيد الميزانية.
- معنوية الحد الثابت لأن قيمة المطلقة لـ t المحسوبة تساوي 2.158 وهي أكبر من t المجدولة التي تساوي 2.074 عند مستوى معنوية 5% .
- عدم معنوية معلمة رصيد الميزانية للفترة السابقة لأن القيمة المطلقة لـ t المحسوبة تساوي 1.582 وهي أقل من t المجدولة التي تساوي 2.074 عند مستوى معنوية 5% .

- معامل التحديد R^2 :

معامل التحديد يساوي 0.23 % أي أن الجباية البترولية تفسر التغيرات التي تحدث على رصيد الميزانية بنسبة 23 %.

- اختبار فيشر F :

من خلال النتائج نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة إذن نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن النموذج ككل له دلالة معنوية أي هناك تأثير للجباية البترولية على رصيد الميزانية ويدل هذا على أن أسعار البترول من أهم المتغيرات التي تدخل في تفسير التغيرات التي تحدث على رصيد ميزانية. فإذا كان تطور رصيد الميزانية العامة يرتبط بما تحققه مداخيل الجباية البترولية فإن هذه الأخيرة ترتبط هي الأخرى ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار البترول.

3. اختبارات تأكيد النموذج :

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :

من خلال اختبار LM (أنظر الملحق رقم 01) نلاحظ أن قيمة الاحتمالية تساوي 0.32 وهي أق من 0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

- استقرارية البواقي :

من خلال اختبار Ljung-Box (أنظر الملحق رقم 02) نلاحظ أن الإحصائية Qstat=8.42 وهي أقل من Qtable=21.02 نقبل الفرضية H_0 أي جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر إذن سلسلة البواقي سلسلة مستقرة وهي عبارة عن تشويش أبيض.

- اختبار التوزيع الطبيعي :

نلاحظ أن إحصائية jarque-Berra (أنظر الملحق رقم 03) أقل من $\chi^2_{0.05,26} = 38.88$ عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرض العدم ومنه نقول أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

4. تحليل دوال الاستجابة :

نحاول من خلال هذا الاختبار قياس إستجابة رصيد الميزانية لصدمة في الجباية البترولية، والنتائج موضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم (02) : استجابة رصيد ميزانية لصدمة في الجباية البترولية

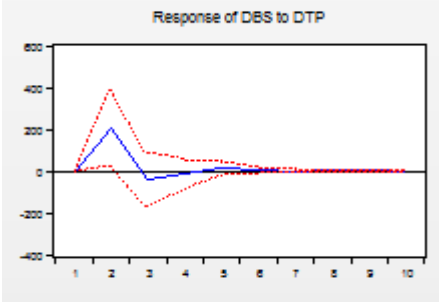

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews8.

نلاحظ من الشكل البياني أنه عند حدوث صدمة عشوائية على الجباية البترولية قدرها 203.23 تؤدي إلى استجابة فورية في رصيد الميزانية بـ 92.15، أما في الفترة التي تليها أنه عند حدوث صدمة عشوائية سلبية على الجباية البترولية قدرها 43.23 تؤدي إلى استجابة في رصيد الميزانية بـ 64.65، لتستمر الاستجابة لصدمات في الانخفاض على مدار الفترات المتبقية إلى أن تصل إلى الفترة العاشرة إلى 0.24.

5. تحليل تباين :

يشير تحليل التباين إلى نسبة التغيرات في سلسلة رصيد الميزانية الناتجة عن صدماتها الخاصة مقابل الصدمات في الجباية البترولية، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار :

الجدول رقم (09): نتائج اختبار تحليل التباين

Variance Decomposition of DBS:

Period	S.E.	DBS	DTP
1	426.4250	100.0000	0.000000
2	491.7011	82.91644	17.08356
3	494.3429	82.33354	17.66646
4	495.2245	82.27056	17.72944
5	495.3165	82.24090	17.75910
6	495.3246	82.24144	17.75856
7	495.3269	82.24091	17.75909
8	495.3270	82.24089	17.75911
9	495.3271	82.24089	17.75911
10	495.3271	82.24089	17.75911

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews8.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه في الفترة الأولى 100% من خطأ التنبؤ كله خضع لرصيد الميزانية ، وفي الفترة الثانية فنلاحظ أن خطأ التنبؤ انقسم إلى 82.91% لرصيد الميزانية و17.08% للجباية البترولية، وأما في الفترة الثالثة فنلاحظ أن خطأ التنبؤ انقسم إلى82.33% لرصيد الميزانية و17.66% للجباية البترولية، أما في الفترة العاشرة فنلاحظ أن خطأ التنبؤ انقسم إلى82.24% لرصيد الميزانية و17.75% للجباية البترولية.

نتائج تحليل لتباين متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث أن التغيرات في الجباية البترولية واصلت تفسير نسبة مهمة من تباين خطأ التنبؤ لرصيد الميزانية.

الملاحق :

الملحق رقم 01 : نتائج اختبار LM

VAR Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 02/25/18 Time: 16:02
Sample: 1990 2016
Included observations: 25

Lags	LM-Stat	Prob
1	4.584627	0.3326
2	4.657005	0.3243

Probs from chi-square with 4 df.

الملحق رقم 02 : نتائج اختبار Ljung-Box

Date: 02/25/18 Time: 16:06
Sample: 1990 2016
Included observations: 25

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.108	-0.108	0.3287	0.566
		2	0.097	0.087	0.6074	0.738
		3	0.375	0.402	4.9252	0.177
		4	-0.138	-0.069	5.5361	0.237
		5	0.059	-0.064	5.6536	0.341
		6	-0.135	-0.314	6.2989	0.391
		7	-0.110	-0.106	6.7557	0.455
		8	-0.039	-0.020	6.8151	0.557
		9	-0.084	0.154	7.1127	0.625
		10	-0.131	-0.082	7.8908	0.640
		11	-0.048	-0.086	8.0007	0.713
		12	-0.090	-0.204	8.4227	0.751

الملحق رقم 02 :نتائج اختبار jarque-Berra

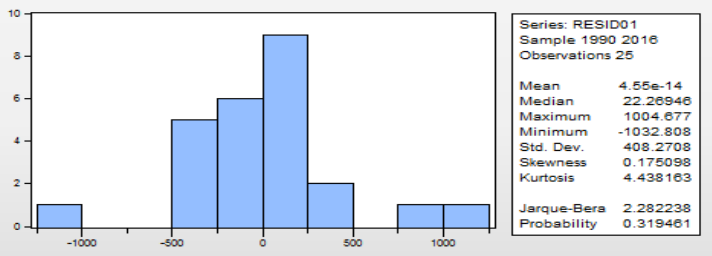

الخاتمة:

من خلال ما استعرضناه سابقا يتبين لنا مدى أهمية الجباية البترولية ومكانتها في الاقتصاد الوطني، كونها الممول الرئيسي للميزانية العامة للدولة، وذلك لسيطرتها على جل الإيرادات من جهة والاعتماد عليها بشكل أساسي في تغطية النفقات العامة للميزانية من جهة أخرى وهو ما أدى إلى وجود علاقة طردية بين تطور رصيد الميزانية العامة للدولة وتطور إيرادات الجباية البترولية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

1. نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تحصلنا على عدة نتائج يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- تسيطر الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية على هيكل الإيرادات العامة للميزانية العامة في الجزائر، إذ ظلت تساهم بنسبة تتراوح بين% 33.57 و66.45 % من إجمالي إيرادات الميزانية طيلة الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2016. وهذا ما يؤكد التبعية لقطاع المحروقات؛
- تعتمد الحكومة على حصيلة الجباية البترولية بشكل أساسي في تغطية نفقاتها العامة، مما جعل مسار هذه النفقات عرضة لتقلبات أسعار البترول. حيث تستغل الدولة حالة ارتفاع هذه الأسعار في تبني سياسة إنفاق توسعية والعكس في حالة انخفاض الأسعار. وهو ما يبين الارتباط الوثيق بين سياسة الإنفاق العام وحجم الجباية البترولية؛
- عانت الجزائر منذ سنة 2009 إلى غاية يومنا هذا من عجز في الموازنة العامة، وذلك نتيجة للتقلبات الحادة في أسعار النفط خلال هذه الفترة والتي أثرت على حصيلة الجباية البترولية، بالإضافة إلى الزيادة في الإنفاق العام نتيجة انتهاج سياسة توسعية من قبل الحكومة بهدف تدعيم حركية النشاط الاقتصادي من خلال البرامج التنموية التي تم تجسيدها خلال هذه الحقبة.
- لدراسة أهمية الجباية البترولية في تحقيق توازن الميزانية العامة قمنا أولا بفحص إستقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر المطور وأظهرت النتائج احتواء المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة على جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة عند المستوى، ثم أجرينا نفس الاختبار على سلاسل الفروقات فوجدناها مستقر وبالتالي فإن هذه المتغيرات مستقرة عند إجراء الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5%، أي أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وللتأكد من وجود علاقة توازنية بين الجباية البترولية ورصيد الميزانية على المدى الطويل قمنا بإجراء اختبار جوهانسون وأكدت نتائج الاختبار على عدم وجود علاقة بينهما ؛
- تبين من خلال اختبار السببية بين الجباية البترولية ورصيد الميزانية إلى أن الجباية البترولية تؤثر في توازن الميزانية العامة والعكس غير صحيح في الجزائر خلال فترة الدراسة، ثم قمنا بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR؛

- من خلال نتائج الدراسة تظهر العلاقة الطردية التي تربط بين تطور رصيد الميزانية العامة وتطور إيرادات الجباية البترولية، وبالتالي فان تعرض السوق النفطية لأي صدمة معاكسة سيؤدي حتما إلى التأثير على المداخيل البترولية ومن ثم على رصيد الميزانية العامة؛
- أكد لنا تحليل دوال الاستجابة وتحليل التباين أن الصدمات في الجباية البترولية تفسر نسبة مهمة من التغيرات التي تحدث في رصيد الميزانية.

2. توصيات الدراسة:

بعد هذه النتائج التي توصلنا لها، يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات نوجزها في ما يلي:

- العمل على إيجاد عائدات أخرى لتمويل الاقتصاد الوطني بتطوير القاعدة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات والاهتمام خاصة بالقطاع الزراعي والسياحي والصناعات الخفيفة وهذا من شانه أن يساهم في زيادة الأوعية الضريبية خارج قطاع المحروقات وبالتالي الحد من المخاطر المستقبلية على الاقتصاد الوطني الناجمة عن التبعية لهذا القطاع؛
- وجوب ترشيد النفقات العامة ورفع كفاءتها من خلال محاربة كل أشكال الاستخدام غير الصحيح للأموال النفطية والهدر الناجم عنها خاصة عند ارتفاع أسعار البترول وذلك ب إعادة النظر في برامج الدعم والابتعاد عن تنفيذ المشاريع الضخمة ذات المردود الاقتصادي الضئيل وتوجيه الإنفاق العام نحو المشاريع التي تخدم المصلحة لعامة وبأقل التكاليف؛
- محاولة استغلال العوائد النفطية الموجهة لصندوق ضبط الإيرادات على أحسن وجه للنهوض بالاقتصاد الوطني وذلك من خلال الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في إدارة هذه العوائد؛
- العمل على خلق مناخ ملائم للاستثمار واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لما لذلك من أهمية بالغة في دعم ميزانية الدولة عن طريق ازدياد قيمة الضرائب وكذا الرسوم على أرباح الشركات؛ وذلك للخروج من دائرة التبعية للجباية البترولية في تمويل ميزانية الدولة؛
- العمل على خوصصة المؤسسات العمومية باعتبارها طريقة من طرق إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية من خلال الضرائب التي سيتم جنيها من هذه المؤسسات التي تم خوصصتها وأثبتت جدواها الاقتصادية.

المراجع والهوامش:

[1] محمد ابراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2017، ص168.

[2] أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008، ص 89.

[3] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة النفقات العامة –الايرادات العامة –الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 273.

[4] حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008، ص ص 89-90.

[5] محمد الصغير بعلي، يسري ابو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص90.

[6] محمد ابراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، مرجع سابق، ص171.

[7] دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 138.

[8] المرجع نفسه، ص ص138-139

[9] فوزي عطوي، المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص ص239-242، بتصرف.

[10] سمير بن عمور، إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2006، ص 33.

[11] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص ص 303-307.

[12] مالك لخضر، بعلة ابراهيم، انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري، مقال مقدم إلى مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد4، ص81.

[13] هندي كريم، الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري –في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص12.

[14] عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001-2014) ، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014/2013، ص 14.

[15] سمير بن عمور، مرجع سابق، ص ص 61- 62.

[16] بلجيلالي أحمد، شباب سهام، تقلبات أسعار النفط واثرها على الموازنة العامة-دراسة حالة الجزائر-، مقال مقدم إلى اليوم الدراسي حول: فعالية السياسة المالية في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول وضرورة التحول نحو ترشيد استخدام الموارد، 2016/4/19، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص ص 6-7.

[17] سمير بن عمور، مرجع سابق، ص ص 62-63.

[18] المرجع نفسه، ص 91.

[19] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2008.

[20] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2010.

[21] شليحي الطاهر، الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول –حالة الجزائر (2000-2016)-، مقال مقدم إلى مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد4، ص40.

[22] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013.

[23] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015.

[24] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016.

[25] بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، الجزائر، 2016/2015، ص143.

[26] وزارة المالية متوفرة على الموقع: www.dgpp-mf.gov.dz.